

تقرير

«كتيب اللامركزية» حتى لا يبقى كتاب إنجازات الرئيس خالياً

ليا القرني

يوم وقف الرئيس ميشال سليمان للمرة الأولى أمام مجلس النواب، بعدما نصبته القوى السياسية رئيساً للجمهورية عبر اتفاق الدوحة في عام 2008، رفع يده اليميني مُعتبراً أن «تطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة عنصر مهم للإتقان المتوازن، لرفع الغبن وإصلاح التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين المناطق». مرت السنوات الست من ولاية سليمان من دون أن ينفذ ما وعد. قبل شهرين من انتهاء ولايته، أعلن سليمان (أول من أسس) أنه سيقدّم خلال أيام مشروعاً متكاملًا للامركزية الإدارية. يريد الرئيس أن يقول للبنانيين إنه وفي بقسمه، كما لو أن دوره يقتصر على اقتراح المشاريع في الأيام الأخيرة من ولايته، لا على العمل من أجل إقرارها طوال ست سنوات من العهد.

يوضح عضو في اللجنة المكلفة وضع المشروع أن سليمان لم يكن يقصد هذا التأخير، «ولو أنه من حقه أن يستغل هذا الملف! يبرر التأخير في «الكشف» عن المسودة أنه «في حزيران من العام 2009 كان العمل يتركز حول الانتخابات النيابية». أول أسبوع بعد الانتخابات «كنا في مرحلة تصريف الأعمال». عام 2011 «صدر عن وزارة الداخلية كتاب يتعلق باللامركزية». العمل على الملف لم يُستكمل بسبب قدوم الوزير مروان شربل إلى الداخلية «وعدم اعتباره الأمر مهماً».

ليس الحديث عن اللامركزية جديداً في القاموس اللبناني، فقد طرح هذا الموضوع للمرة الأولى في ستينيات القرن الماضي من قبل الحركة الوطنية عبر زعيمها كمال جنبلاط، لتعود القوات اللبنانية وتبناها في الثمانينيات. في اتفاق الطائف

أدرجت اللامركزية تحت عنوان الإصلاحات، ونص الاتفاق على «اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية». منذ ذلك الوقت، تم تقديم عدد من مشاريع واقتراحات القوانين، ولكن لم يقر أي منها. القصر الجمهوري انضم إلى هذه القافلة، محاولاً، ولكن يبدو أن سليمان قرر عدم توديع اللبنانيين قبل أن يقدم هذه المسودة.

«لجنة بعيداً» تشكلت بقرار من الرئيس نجيب ميقاتي، بالاتفاق مع سليمان، وقد ترأسها الوزير السابق زياد بارود، بهدف وضع مشروع للامركزية، يقره مجلس الوزراء، قبل إحالته على مجلس النواب لإصداره بقانون. وبارود هو من قص شريط اللامركزية يوم وضع مكتبه في كانون الثاني من العام 2011 كتاب «اللامركزية الإدارية في مئة سؤال»، فكان هذا المستند «تأسيسياً» في الورقة الجديدة. تألفت اللجنة، التي يصفها أحد أعضائها بـ«التقنية»، من: الوزير السابق سامي مقفارة، رئيسة اتحاد بلديات بعقلين وأستاذة الهندسة نهي الغصيني، مستشار الوزير السابق مروان شربل ريمون مدلج، المستشار القانونية الباحثة كرم كرم، المدير العام السابق لوزارة الداخلية عطا الله غشام، المدير العام للبلديات في وزارة الداخلية خليل الحجل، مدير المركز اللبناني للدراسات سامي عطا الله.

يقول أحد الأعضاء إن «مجلس النواب، بداية العام 2013، كان مشغولاً بدراسة مشروع النائب روبير غانم عن اللامركزية. أتت اللجنة ورأت ضرورة وضع النقاط على الحروف وحسم الأمور». فبدأ من

حينه صياغة مسودة. الاجتماعات الأولى «خصصناها لدراسة مشروع النائب أوغست باخوس عام 1991، مشروع قانون حكومة الرئيس سليم الحص في عام 1999، اقتراح النائب روبير غانم الذي يعد الأخير في هذا الإطار. وقبلها مشروعاً القوات اللبنانية والنائب كمال جنبلاط». اللجنة لم تأخذ في الاعتبار مشروع اللامركزية الذي يروج له حزب الكتائب، لأنه استناداً إلى العضو «فليس للكتائب مشروع، ما لديهم لا يتعدى إطار الأفكار». الخطوة التالية كانت «ترجمة مضامين القوانين». عقدت اللجنة 45 اجتماعاً، دام كل

«**هنا الصعب إن لم يكن مستحيلاً أن يحمل القانون توقيع سليمان**»

منها قرابة ست ساعات، لتتفق في نهاية الأمر على مسودة مشروع قانون مؤلفة من 150 مادة. إضافة إلى تقرير من 31 صفحة يشرح «الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة اللامركزية». كما سيوزع كتيب مهمته تفسير المشروع وتبسيطه.

عمم سليمان على أعضاء اللجنة التكنم على هذا المشروع، فهو لا يريد أن يصدر شيء قبل أن يعلنه هو رسمياً في احتفال يقيمه للمناسبة. بيد أن «الأخبار» علمت أن اللجنة «تخطت» اتفاق الطائف. ففي حين أن الأخير يقول بـ«إنشاء مجالس

محلية على مستوى القضاء يرأسها القائمقام»، قررت اللجنة أن «يُعتمد القضاء كوحدة مركزية، ويكون المجلس منتخباً بأكمله، ولكن مع إلغاء منصب القائمقام». لا مانع أمام تجاوز الطائف في هذه النقطة، «فنحن استشرنا الوزير السابق خالد قباني، وتبين أننا نأخذ روحية النص، لا جوهره، وبالتالي نحن لا نقوم بتعديل الاتفاق». ولأن اللامركزية خيارات أناس منتخبين لديهم استقلالية معينة، «فسيتم اعتماد مبدأ الرقابة الشعبية، ما يعني أن بإمكان الناس الاطلاع على المعلومات». بالنسبة إلى الأموال التي تجبها البلديات «فستسدد مباشرة في القضاء المختص، لا في خزينة الدولة. من المفترض أن تحفز هذه النقطة البلديات على تعزيز الجباية وعدم الاستسهال في هذا الموضوع». أما في ما خص النزاعات بين مجلس القضاء وأي سلطة في الدولة «فيتم إحالته مباشرة إلى مجلس شورى الدولة». يلحظ المشروع تمويلاً مناسباً لتلك الصلاحيات، «أي أنه يلحظ تخصيص مجالس الأفضية بواردات مالية كافية لتقوم بمهامها وذلك من خلال ضرائب ورسوم مباشرة وصندوق لامركزي».

بإمكان سليمان أن ينام بهناء، فالمشروع إن اعتمد سيُعرف باسمه. ولكنه لن يستطيع وصفه بالإنجاز. فاستناداً إلى عضو اللجنة «الإنجاز يكون بإقراره في مجلس النواب». التي تتم فيها دراسة الموضوع بجدية». التحدي أيضاً هو أن «تقبل به جميع القوى السياسية». ومن الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، أن يقر مجلس النواب قانون اللامركزية، قبل نهاية عهد سليمان الذي سيعود إلى عمشيت، على ما يبدو، من دون أن يحمل القانون توقيعاً.

علم وخبر

حريق الروضة يشعل جدلاً

بعد ساعات من الحريق الذي اشتعل في مسجد الروضة في صيدا، الأسبوع الماضي، وقع خلاف في الرأي بين إمامه الشيخ سعد الدين حنينية والمتبرع ببنائه بهيج العلايلي من جهة، وبين خطيبه الشيخ عبد الله البقري، أحد أئمة مسجد بهاء الدين الحريري وعضو هيئة العلماء المسلمين. والسبب، حقيقة مصدر النيران التي أتت على الطابق العلوي من المسجد ومكتب البقري.

وفيما أصر حنينية والعلالي على أنها ناجمة عن احتكاك كهربائي، أصر البقري على أن الحريق مفتعل. وتوقع مقربون من الأخير بمواقفه الحادة ضد حزب الله وسرايا المقاومة في صيدا، أن تلمح التحقيقات إلى تورط عناصر تابعة لأطراف «غير صديقة». علماً بأن فرع المعلومات تولى التحقيقات وجمع الأدلة بعد وقوع الحادث مباشرة وصادر كاميرات مراقبة قيل إنها رصدت شخصين يمران أمام المسجد قبل اندلاع النيران.

جنديات لتفتيش النساء

كلفت استخبارات الجيش في الجنوب جنديات إلى الانتشار ضمن نقاط الجيش المنتشرة على مداخل عين الحلوة الأربعة. وتشارك الجنديات منذ حوالي أسبوع بتفتيش المارة والداخلات والخارجات من المخيم واليه. التدبير الأمني يأتي بعد المعلومات التي تحدثت عن احتمال استخدام الجماعات التكفيرية للنساء في عملياتها الإرهابية والانتحارية.

جريج يستعين بقرني

يعمد وزير الإعلام رمزي جريج إلى الاستفادة من صداقته المتينة بوزير العمل سجعان قرني، فيستشيريه في مجمل الأوضاع ويأخذ بنصائحه السياسية لصياغة مواقفه التي يطل بها على الإعلام.

ما قل ودل

تبلّغ الوزير بطرس حرب رسائل واضحة من التيار الوطني الحر بأن أي مساس أو تغيير في حصة التيار من الموظفين في وزارة الاتصالات، سيفاقبه



رداً في وزارة التربية، وأن ما قد يربحه في الاتصالات قد يخسر أضعافه في التربية التي تعتبر الجزء الأهم من رصيده الخدماتي.

وهكذا أيقن كتائبو زحلة أن مسألة الصقر تتعدى اللوحات الإعلانية، وبالتالي لن يتخلى جعجع عن ترشيحه بسهولة، «وهنا الكارثة». لا يملك الصقر ما يشهره في وجه متهميه بالترويج السياسي له وللقوات على ظهر ابنه. يسأل «أصحاب النعيمية» عبر «الأخبار»: «هل لديكم أولاد لتدركوا معنى ما حصل لعائلتي؟ عندي ولد وحيد على أربع بنات. هيدا لي بقلن باه». بضيف: «نحن لا ننام على شيء، وأشكر الذين تحركوا لمساعدتي، والفضل الكبير في عودة ابني سالمًا للحكيم». قبيل خطف ابنه لم يكن الصقر مرتاحاً، «كنت حاسس بدو صبر شي». ولكنه توقع أن يتم خطفه هو لا ابنه، فأخر المعلومات تحدثت «إنو بدن ياني». إلا أن «القوات أحق»، ولم يعد مرشحهم مخفياً وهو الذي يمول رئيسياً كل نشاطات الحزب في زحلة وخارجها. ويزيد من رغبة الكتائب موقف جعجع الأخير تجاه مسألة خطف ابن الصقر. ففي ظرف ثلاث ساعات استطاعت معراب خلق قضية سياسية كان من الممكن أن تتحول إلى حرب أهلية بين زحلة وبعلبك. قطع الأوتوستراد الرئيسي بالسواتر الترابية، سدت الطرقات الفرعية، علت الأناشيد القواتية، وكانت التعبئة العامة فنزل القواتيون إلى الشارع ونصبوا الحواجز.

يقلق الصقر حزب الكتائب وماروني أكثر هنا أي طرف آخر

هي الأخرى حيث ينتهي الإعلان بعبارة «مين قدك يا صقر».

يقلق ما سبق حزب الكتائب أكثر من أي طرف آخر، وخصوصاً النائب إليي ماروني، على ما يروي المقربون منه. يروج القواتيون في مجالسهم التي يتقصدون تسريبها إلى حلفائهم أن المقعد الماروني في زحلة لم يعد مشروعاً أمام الماروني. «القوات أحق»، ولم يعد مرشحهم مخفياً وهو الذي يمول رئيسياً كل نشاطات الحزب في زحلة وخارجها. ويزيد من رغبة الكتائب موقف جعجع الأخير تجاه مسألة خطف ابن الصقر. ففي ظرف ثلاث ساعات استطاعت معراب خلق قضية سياسية كان من الممكن أن تتحول إلى حرب أهلية بين زحلة وبعلبك. قطع الأوتوستراد الرئيسي بالسواتر الترابية، سدت الطرقات الفرعية، علت الأناشيد القواتية، وكانت التعبئة العامة فنزل القواتيون إلى الشارع ونصبوا الحواجز.